الأنشطة الرقابية لمجلس النواب للفترة (سبتمبر - أكتوبر ٢٠٢١م)

تجسد دور مجلس النواب الرقابي في عدد من جلسات أعمال المجلس للفترة الـ١من الدورة الـ٢ لدور الانعقاد السنوي الـ١٦(سبتمبر - أكتوبر ٢٠٢١م) التي بدأت يوم السبت ٤-٩-٢٠٢١م وانتهت يوم الأحد ١٧-١٠-٢٠٢١م حيث تخللت تلك الأعمال عدد من الجلسات التي تعتبر من أهم أعمال مجلس النوب في الجانب الرقابي من خلال توجيه الحكومة بعدد من التوصيات والاستماع إلى أسئلة عدد من أعضاء مجلس النواب الموجهة إلى عدد من الوزراء ومسؤولي بعض الجهات الحكومية بالإضافة إلى الاستماع إلى ردود وإيضاحات الوزراء أو نوابهم ووكلائهم على أسئلة أعضاء المجلس التفاصيل في التقرير التالي:-

أعد المادة للنشر / محمد مجمل

اجتماع مجلس النواب بحضور رئيس الوزراء
وعدد من الوزراء في جلسة ١٣-١٠-٢٠٢١مم

عقد مجلس النواب جلسته يوم ١٣-١٠-٢٠٢١مم برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي.

وفي الجلسة رحب رئيس مجلس النواب برئيس الوزراء ونوابه والوزراء في بيت الشعب مؤكدا على أهمية تكامل الجهود بين المؤسسات الدستورية لما فيه مصلحة الوطن والمواطن.

من جانبه توجه رئيس الوزراء بالشكر والتقدير لرئيس وهيئة رئاسة وأعضاء مجلس النواب لإعطاء الحكومة فرصة لاستكمال تقديم الردود الحكومية على توصيات المجلس للأعوام من ٢٠١٨ م وحتى ٢٠٢٠م .

واستمع نواب الشعب من نائب رئيس الوزراء وزير المالية رشيد أبو لحوم إلى ردود وزارة المالية.

كما استمع من وزراء الإدارة المحلية، والزراعة، والتجارة والصناعة، والصحة، والعدل، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتعليم الفني والتدريب المهني، والكهرباء والطاقة، ونائب وزير حقوق الأنسان، إلى ما يتعلق بتنفيذ وزاراتهم لبعض توصيات المجلس مؤكدين على تنفيذ عدد من التوصيات. وقد أشار عدد من الوزراء إلى بعض الصعوبات والمعوقات التي تعانيها وزاراتهم...

وفي الجلسة أكد رئيس المجلس على ضرورة وأهمية تحديد ما تم تنفيذه ومالم يتم تنفيذه من توصيات المجلس مع ذكر الأسباب وتحديد البرنامج الزمني للتنفيذ وحتى يلمس المواطن أثر ذلك وتنعكس على وضعه المعيشي والتخفيف من معاناته..

من جانبه عبر نائب رئيس المجلس عبد السلام صالح هشول زابية عن تقديره للجهود المبذولة من بعض الوزارات والالتزام في تنفيذ بعض التوصيات مؤكدا على أهمية مراعاة الوضوح في تقديم الردود.

وقال نريد أن يلمس الشعب الجدية وأن نكون واضحين وأن تسود الشفافية لما فيه مصلحة الوطن والمواطن الصامد..

وشدد على أهمية أن تكون الردود مختصرة ومحددة بما تم تنفيذه وما لم يتم تنفيذه مع ذكر أسباب ذلك..

كما أكد على أهمية مضاعفة الجهود لتعزيز الرقابة السعرية على السلع الغذائية والدوائية وتوفير المشتقات النفطية والغاز المنزلي للمواطنين في أمانة العاصمة والمحافظات وان يعمل الجميع بالقدر الذي يتناسب والتضحيات التي تبذل في الجبهات للتخفيف من معاناة أبناء شعبنا اليمني بسبب استمرار العدوان والحصار.

وقد أرجأ المجلس استكمال استعراض بقية الردود ومناقشتها إلى جلسة قادمة بحضور رئيس وأعضاء الحكومة وبما يفضي إلى التزام الحكومة بتنفيذ كافة التوصيات وخاصة منها ما يتعلق بتوفير الخدمات الضرورية والتخفيف من معاناة الموطن اليمني.

توصيات البرلمان في جلسة ٩-١٠-٢٠٢١م

أقر مجلس النواب في جلسته يوم٩-١٠-٢٠٢١م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية حول أسطوانات الغاز غير الصالحة والمتداولة في السوق المحلية ومخاطرها على حياة المواطنين وذلك بعد التزام

الجانب الحكومي ممثلا بوزير النفط والمعادن الأخ احمد عبد الله دارس بتنفيذ التوصيات التالية:

١- مساءلة ومحاسبة المتسببين الذين قاموا بالسماح لعدد من التجار بالاتي:-

أ. إخراج الآلاف من أسطوانات الغاز التالفة والمتهالكة التي كانت مخزنة في مخازن وأحواش الشركة والمحطات المركزية وإعادة تداولها وبيعها في السوق المحلية .

ب. استيراد الألاف من أسطوانات الغاز الجديدة غير المطابقة للمواصفات المعتمدة من الشركة اليمنية للغاز وبيع هذه الأسطوانات في السوق المحلية.

٢-على وزارة النفط والمعادن ممثلة بالشركة اليمنية للغاز التخاطب مع دائرة صافر بمحافظة مأرب بضرورة القيام بالاتي :

أ- إصلاح وصيانة أسطوانات الغاز التالفة والمتهالكة أو دفع المبالغ التي يتم استقطاعها وتحصيلها ضمن قيمة |الغاز كرسوم أهلاك الأسطوانات والمحددة

بواقع (٤٣/٤٦) ريال عن كل أسطوانة والتي تورد لدائرة صافر مع قيمة الغاز

للشركة اليمنية للغاز في صنعاء كي تتمكن من القيام بعملية الصيانة لأسطوانات الغاز المتهالكة في أمانة العاصمة وبقية المحافظات.

ب-إضافة المادة الكبريتية المنبهة (الأيثان مركبتان) إلى مادة الغاز في محطات التحميل بصافر لكافة الكميات المرحلة من دائرة صافر إلى أمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية ،

٣-على وزارة النفط والمعادن ممثلة بالشركة اليمنية للغاز العمل بالاتي :

أ- الالتزام بإنفاق المبالغ المحصلة بواقع (٤,٥) ريال عن كل لتر من قيمة الغاز المستورد لإجراء عملية الصيانة الطارئة لأسطوانات الغاز (استبدال الصمامات التالفة بصمامات جديدة وعدم إنفاق هذه المبالغ في غير الأغراض المخصصة لها.

ب - مراعاة عدالة التوزيع لما توفر من أسطوانات غاز جديدة بما يشمل كافة المحطات المركزية العاملة في أمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية، وتمكين هذه المحطات من تحريز الأسطوانات التالفة واستبدالها بالأسطوانات الجديدة.

ج- التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية بعدم السماح باستيراد أو دخول أي أسطوانات غاز جديدة غير مطابقة للمواصفات المعتمدة من الشركة والقيام بالرقابة والتفتيش على الأسواق المحلية وسحب الأسطوانات غير المطابقة للمواصفات المعتمدة من قبل الشركة اليمنية للغاز من السوق المحلية.

٤ -على الحكومة اعتماد مخصصات مالية في إطار الإمكانيات المتاحة وذلك ضمن الموازنات العامة للدولة للعام ٢٠٢٢م للأعوام القادمة لإنشاء مصنع حكومي متخصص لصيانة وإصلاح أسطوانات الغاز غير الصالحة المتداولة في السوق المحلية وفقا لأحدث المواصفات والمقاييس وفي الجلسة التي حضرها وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى..

وشدد نواب الشعب في الجلسة على أن موضوع الصيانة لأسطوانات الغاز في غاية الأهمية ويتطلب العمل بجدية لحماية حياة المواطنين من المخاطر الناجمة عن تسرب الغاز من الأسطوانات خاصة وان هناك نسبة من القيمة مخصصة لذلك..

وأكدوا ضرورة أن تلتزم الشركة بتحديد موعد محدد لإصلاح واستبدال أسطوانات الغاز التالفة،

من جانبه أوضح نائب المدير العام للشركة اليمنية للغاز، محمد احمد القديمي

بان الشركة قد بدأت استبدال كمية من الأسطوانات التالفة وسيتم استكمال أعمال الصيانة لبقية الأسطوانات.

ردود نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع في جلسة٦-١٠٢٠٢١م

استمع مجلس النواب في جلسته يوم٦-١٠٢٠٢١م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي إلى رد نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع الفريق الركن جلال الرويشان حول السؤال الموجه له من عضو مجلس النواب الدكتور على الزنم حول وضع مصلحة الدفاع المدني ودورها في القيام بأداء واجباتها في الإغاثة والنجدة لإطفاء الحرائق والحد من الكوارث في عوصم المدن اليمنية.

واكد نائب رئيس الوزراء في مستهل رده على أن مجلس النواب هو المرجعية الدستورية والتشريعية والرقابية موجهاً الشكر والتقدير لعضو المجلس مقدم السؤال د/ على الزنم لإنصافه لمصلحة الدفاع المدني التي تتبع وزارة الداخلية ولكنها مستقلة ماليا وإداريا وتتلقى اقل دعم وتمويل من الدولة مشيرا إلى أن لدى المصلحة فروع في مراكز المحافظات بالجمهورية.

وأوضح الرويشان أن مصلحة الدفاع المدني بحاجة إلى الدعم والمساندة للقيام بأداء دورها وواجباتها في مواجهة الكوارث والإشكاليات وان مهامها اكبر بكثير لكونها خدمية وليست مؤسسة إيراديه.

وعبر عن أمله في تعاون المجلس ومساعدته في الدفع باتجاه حل الكثير من المشكلات التي تعانيها هذه المصلحة ومنها الصعوبات في توفير التمويلات الكفيلة باستيراد المواد والاحتياجات اللازمة لمتطلبات الإطفاء والسلامة والدفاع المدني .

وأشاد نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع بدور مجلس النواب وجهوده وتفاعل أعضاء المجلس في طرح القضايا المتعلقة بمشاكل وهموم المواطنين..

وعبر عن اعتذاره لعدم حضور الوزير لانشغاله بمواضيع ومهام أخرى خارج العاصمة لافتاً إلى أن هناك نزاعات متشعبة ومتداخلة حول موضوع الأراضي واكد التزامه بتنفيذ كل ما يصدر عن المجلس من قرارات وتوصيات واستدعاء للحضور.

وأشار إلى بعض الإشكالات المتعلقة بتوزع الاختصاصات بين وزارتي الصحة والأشغال وبالنسبة لدعم المنظمات أشار إلى أن المصلحة لا تحصل على اي دعم يذكر كونها مصلحة أمنية مع أنها خدمية بالدرجة الأولى...

وقد أشار الأخوة نواب الشعب في سياق نقاشاتهم إلى أهمية إيلاء هذه المصلحة الأولوية في الدعم والمساندة كونها مصلحة خدمية..

وشددوا على أهمية التزام الحكومة ممثلة بوزارة المالية والصحة والأشغال بتوفير الدعم والتمويلات اللازمة للنهوض بالمصلحة وحتى تؤدي دورها على الوجه الأكمل..

وقد اقر المجلس مخاطبة الحكومة بضرورة الاضطلاع بدورها المسؤول في توفير الاحتياجات اللازمة لمصلحة الدفاع المدني وبما يمكن من إعادة تأهيلها والعمل على

تزويدها بالإمكانات والمعدات اللازمة نظرا لأهمية دورها في مواجهة الحرائق والكوارث والتنفيذ للقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء بهذا الخصوص والالتزام بتنفيذ توصيات المجلس بهذا الشأن.

ردود وزير التربية والتعليم في جلسة ٥-١٠-٢٠٢١م

استمع مجلس النواب في جلسته يوم٥-١٠٢٠٢١م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي إلى إلى إيضاحات وزير التربية والتعليم الأخ يحيى ابن بدر الدين الحوثي والتي تتعلق ببعض الإشكاليات التي تعترض سير أداء بعض الوزارات التي تتطلب شحذ الهمم والتعاون للبحث في تقديم الحلول الناجعة والممكنة..

سؤال النائب البرعي الموجه إلى وزير الزراعة والري في جلسة ٤-١٠-٢٠٢١م

استمع مجلس النواب في جلسته يوم٤-١٠٢٠٢١م من عضو مجلس النواب الأخ محمد صالح علي البرعي إلى سؤاله الموجه إلى الأخ / وزير الزراعة والري : حول قرار منع ذبح إناث المواشي إلا أن الملاحظ وبدلاً من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق القرار من خلال تشديد الرقابة على أسواق ومحلات اللحوم فأنه يتم تشديد الرقابة على أسواق المواشي ومنع البيع والشراء للإناث منها بصورة تؤدي إلى قطع أرزاق المواطنين المعتمدين على تجارة المواشي والمحتاجين للبيع فحسب بل وتؤدي إلى خلق مشكلة مستقبلية تتمثل بتناقص أعداد المواشي وزيادة الاحتياج وتهديد الثروة الحيوانية في خطوة تتنافى مع سياسة تشجيع المواطن على التوسع في اقتناء وتربية المواشي وتجارتها وبما يضمن تغطية احتياجات البلاد والاكتفاء الذاتي منها ، مع العلم أن ذبح الإناث وصغار المواشي في المسالخ والمطاعم لازال مستمراً .

وطالب عضو المجلس بحضور وزير الزراعة والري للرد على السؤال الموجه له في جلسة مقبلة.

وفي سياق متصل استمع المجلس من عضو مجلس النواب الأخ أحمد سيف حاشد، إلى سؤاله الموجه إلى نائب رئيس الوزراء وزير المالية، ومحافظ البنك المركزي : حول مصير الودائع لدى البنك المركزي وأذون الخزانة والسندات التابعة للبنوك والهيئات والأفراد.

وطالب حاشد بحضور /نائب رئيس الوزراء وزير المالية ومحافظ البنك المركزي للرد على السؤال الموجه له في جلسة قادمة..

توصيات مجلس النواب في جلسة ٣-١٠-٢٠٢١م

أقر مجلس النواب في جلسته يوم ٣-١٠-٢٠٢١مم تقرير لجنة الخدمات بشأن متابعة وتقييم أوضاع وزارة الأشغال العامة والطرق وعدد من المؤسسات والوحدات التابعة لها والأضرار والخسائر الناتجة عن الحرب التي تقودها دول تحالف العدوان على بلادنا، وبحضور وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى، د. علي عبد الله أبو حليقة، وبعد

التزام الجانب الحكومي ممثلاً بوزير الأشغال العامة والطرق المهندس غالب مطلق بتنفيذ التوصيات التالية:

١- على وزارة الأشغال العامة والطرق والمؤسسات والوحدات التابعة لها القيام بالتالي:

أ- حصر كافة مشاريع الطرق المتعثرة التي توقف تنفيذها والتي كان العمل جاريا فيها لتقييمها وتصفيتها واحتساب وإقرار قيمة الأعمال المنفذة للمقاولين، مع الأخذ في الاعتبار الإصلاحات السعرية لضمان المستحقات المالية للمقاولين وجدولة المستخلصات المستحقة لتلك الأعمال ليتم صرفها على دفع بحسب إنجاز الأعمال وتاريخ رفع المستخلصات.

ب- دراسة كل المطالبات التي تقدم بها المقاولون للوزارة كلً على حده والبت فيها وفقاً لشروط العقد وقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية وبموجب بيانات موثقة مع مراعاة الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

ج- إقرار واحتساب مستحقات الاستشاريين لكافة الأعمال التي تم إنجازها في عدد من المشاريع الممولة بقروض ومنح خارجية والعمل على جدولتها بحسب تاريخ إنجاز الأعمال وصرفها مباشرة عقب الموافقة على استئناف تمويل المشاريع.

د- تنفيذ أعمال الصيانة لكافة مشاريع الطرق الإسفلتية والأنفاق والجسور وتنفيذ أعمال الحماية لمشاريع الطرق في أمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية، وذلك للحفاظ على الأعمال والأسفلت المنفذ فيها.

ه-القيام بالحصر الشامل والدقيق لكافة مشاريع الطرق (المنجزة – قيد التنفيذ – المتعثر) والوضع الحالي لتلك المشاريع بأمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية، وكذا الأضرار والخسائر التي تعرضت لها مشاريع الطرق الناتجة عن الحرب التي تقودها دول تحالف العدوان على بلادنا وموافاة المجلس بذلك خلال شهرين من تاريخه.

٢-على وزارتي (الأشغال العامة والطرق – والتخطيط والتعاون الدولي) القيام بمتابعة الجهات الممولة (الصناديق – البنوك الدولية) لاستئناف تمويل مشاريع الطرق الاستراتيجية لاستكمال تنفيذها.

٣-على وزارة المالية توفير المبالغ المطلوبة لوزارة الأشغال العامة والطرق وفقاً للإمكانيات المتاحة لتمكينها من:

أ-الحصر الدقيق والنهائي لكافة الأضرار والخسائر التي تعرضت لها مشاريع الطرق والجسور والأنفاق منذ بداية الحرب وحتى الآن.

ب-إعداد وتنفيذ برنامج العمل المرحلي لقطاع الطرق للإسهام في تصحيح بعض الجوانب في المشاريع وبما يتوافق مع ما ورد في الرؤية الوطنية وعلى النحو التالي:

ـ حصر وتصفية المشاريع التي تم التعاقد عليها سابقاً بما يكفل إعادة جدولتها وتنظيمها وتنفيذها مستقبلاً وفقاً لخطط التمويل المتاحة.

ـ إعداد الدراسات والتصاميم ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الهامة والاستراتيجية لتكون جاهزة للتنفيذ حال توفر التمويل والرفع بها كمشاريع مهمة ضمن خطة بناء الدولة .

ـ إعداد وتصحيح قاعدة البيانات لمشاريع الطرق في الجمهورية اليمنية وتحديث الخطة العامة لقطاع الطرق (Master Plan) وأتمتة جميع أعمال قطاع الطرق.

ـ تحديث قاعدة البيانات للطرق المنجزة حتى تاريخه بالاشتراك بين الوزارة وصندوق صيانة الطرق بهدف توحيدها والانطلاق من خلالها للخطط والبرامج القادمة .

ج-اعتماد مبالغ مالية لاستكمال تنفيذ مشروع (جسر الكدن – وادي سردد) مديرية الضحي محافظة الحديدة المتعثر منذُ سنوات طويلة.

٤-على الحكومة التخاطب مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بالضغط على دول تحالف العدوان بالتوقف عن قصف مشاريع الطرق والجسور والأنفاق وفك الحصار ووقف الحرب على بلادنا.

٥-على وزارة الإدارة المحلية ممثلة بالسلطة المحلية القيام بالتالي:

أ- حماية الوحدات السكنية من الاعتداء والاستيلاء عليها ونهب وسرقة محتوياتها من مواد وغيرها.

ب-عدم التدخل في أعمال قطاع الإسكان والتوقف عن صرف وتحويل بعض الوحدات السكنية الخاصة بذوي الدخل المحدود إلى مرافق ليس لها علاقة بالإسكان.

٦-على الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني القيام بتسليم المخططات العمرانية للمناطق التي تم تخطيطها للجهات المعنية وتطبيقها على الواقع، وكذا سرعة إعداد المخططات العمرانية للمناطق والأحياء غير المخططة وذلك للحد من انتشار البناء العشوائي.

كما اقر المجلس تقرير لجنة الخدمات بشأن تعثر تنفيذ مشروع طريق (ذمار – الحسينية) محافظة ذمار الممول بقرضين من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماع، وذلك بعد التزام الجانب الحكومي ممثلاً بوزير الأشغال العامة والطرق المهندس غالب مطلق بتنفيذ التوصيات التالية:

١-على وزارة المالية القيام بالتالي:

أ- صرف مستحقات وحدة تنفيذ المشاريع الممولة دولياً (النفقات التشغيلية السابقة) للفترة من شهر أكتوبر ٢٠١٩م وحتى يونيو ٢٠٢٠م.

ب-إعادة ما تم تحفيضه من المخصص الشهري لنفقات وحدة تنفيذ المشاريع الممولة دولياً بحسب أخر تعزيز للنفقات لعام ٢٠١٩م.

ج- صرف النفقات الخاصة لمواجهة أعمال الحصر والتصفية وإنهاء التسوية الودية وفسخ العقد مع مقاول المقطع الأول وتجهيز ملحق عقد للمؤسسة العامة للطرق والجسور لتنفيذ الأعمال المتبقية بهذا المقطع.

د- توفير مبلغ (٢٠٠) مليون ريال للمؤسسة العامة للطرق والجسور مقابل فوارق الأسعار لمادة الديزل لتتمكن من البدء بتنفيذ الأعمال.

ه- معالجة فوارق الأسعار (الإصلاحات السعرية) لبند الإسفلت.

٢-على وزارة الأشغال العامة والطرق سرعة القيام بالتالي:

أ- الانتهاء من استكمال أعمال الحصر والتصفية وإنهاء التسوية الودية وفسخ العقد مع مقاول المقطع الأول وتجهيز عقد للمؤسسة العامة للطرق والجسور لتنفيذ الأعمال المتبقية لهذا المقطع.

ب-متابعة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عبر الجهات المعنية للحصول على الوثائق الرسمية للموافقة النهائية، وكذا تزويد الصندوق بخطة التمويل والبرنامج الزمني المحدث لتنفيذ الأعمال المتبقية في مشروع طريق (ذمار – الحسينية).

ج-إلزام المؤسسة العامة للطرق والجسور بالبدء بتنفيذ الأعمال في المقاطع المعنية بتنفيذها.

د- مخاطبة الشركة الاستشارية للبدء بالأعمال الاستشارية في مشروع طريق (ذمار – الحسينية).

٣-على وزارة النفط والمعادن ممثلة بشركة النفط اليمنية العمل على توفير الكميات المطلوبة من مادة (الديزل) لتنفذ الأعمال من مشروع طريق (ذمار – الحسينة) بالسعر الرسمي وبحسب البرنامج الزمني لتنفيذ الأعمال.

رد وزير الكهرباء في جلسة٢٩-٩-٢٠٢١م

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ٢٩-٩-٢٠٢١مم إلى رد وزير الكهرباء والطاقة أحمد العليي على سؤال عضو مجلس النواب محمد صلاح بكير حول ارتفاع أسعار بيع التيار الكهرباء في المناطق الساحلية، ومعاناة أبناء تلك المناطق، بسبب ارتفاع درجة الحرارة.

وأشار الوزير العليي، في سياق رده، إلى تعمّد تحالف العدوان استهداف الخدمات الضرورية، ومنها البنية التحتية لقطاع الكهرباء منذ اللحظات الأولى لشن العدوان على اليمن .. مبيناً أن العدوان ألحق أضراراً جسيمة بخطوط نقل الطاقة الكهربائية (صافر - صنعاء) ما أدى إلى إخراج محطة مأرب الغازية، وخطوط أخرى، عن الخدمة، وكذا خروج المنظومة الكهربائية الوطنية بالكامل.

وأوضح أنه، وبجهود حثيثة واستثنائية، تم التمكن من إعادة التشغيل جزئياً في أمانة العاصمة، ومحطة "رأس كتيب" في محافظة الحديدة، والتوسّع في إعادة التشغيل تدريجياً في الأمانة والمحافظات

.

وأرجع تحريك تعرفة وحدة الطاقة المباعة، بما يغطّي تكاليفها كحد أدني، إلى التحكم بأسعار الوقود في السوق، خاصة المازوت والديزل، الناجم عن استمرار دول العدوان في احتجازه وعدم السماح بدخوله، وما يترتب على ذلك من أعباء مضاعفة على مختلف القطاعات.

وحمّل وزير الكهرباء والطاقة تحالف العدوان المسؤولية الكاملة عن حرمان المواطنين من الكهرباء، وارتفاع كلفتها، نتيجة استمرار احتجاز سفن الوقود ومنعها من دخول البلاد.

وعقّب عضو مجلس النواب بكير .. مؤكداً أهمية إعادة النظر في أسعار تعرفة الكهرباء، وتخفيض الاشتراك للمواطنين، ومراعاة الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

ردود وإيضاحات وزير النفط والمعادن في جلسة٢٩-٩-٢٠٢١م

استمع مجلس النواب، في جلسته يوم ٢٩-٩-٢٠٢١م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي، إلى رد وزير النفط والمعادن أحمد عبد الله دارس على سؤال عضو المجلس أحمد يحيى نصار بشأن عدم وجود فرع لشركة النفط في محافظة حجة.

حيث أكد وزير النفط والمعادن، في سياق رده على السؤال، أنه يجري متابعة استكمال فتح فرع للشركة في حجة، وصدرت توجيهات لاستكمال إجراءات فتح الفرع في المحافظة .. مشيداً بجهود رئيس وأعضاء مجلس النواب في متابعة القضايا التي تهم الوطن والمواطن، ومعالجة بعض الإشكالات التي تتطلب تضافر الجهود للبحث عن حلول ممكنة لها.

توصيات البرلمان في جلسة١٩-٩-٢٠٢١م

أقر مجلس النواب في جلسته يوم ١٩-٩-٢٠٢١م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي تقرير لجنة النقل والاتصالات بشأن زيارتها الميدانية إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للاطلاع على أوضاع الهيئة العامة للبريد، وذلك بعد التزام الجانب الحكومي ممثلا بوزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس مسفر عبد الله النمير بتنفيذ التوصيات التالية:

١- على وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ممثلة بالهيئة العامة للبريد التنسيق مع وزارة الشؤون القانونية بإعداد وإصدار اللائحة التنفيذية لقانون البريد رقم (٦٤) لسنة ١٩٩١م.

٢- على الحكومة القيام بتوجيه جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات في القطاعين العام والمختلط بإرسال جميع مراسلاتها عبر الهيئة العامة للبريد تنفيذا لقانون البريد.

٣-على وزارة النقل والجهات التابعة لها عدم السماح للأفراد والفرز وشركات النقل التي النشاط البريدي بالمخالفة للقانون إلى حين حصولهم على تراخيص من الهيئة العامة للبريد لمزاولة هذا النشاط تنفيذا لقانون البريد الذي منح الهيئة الحق الحصري في تقديم هذه الخدمات، وأصبحت بموجبه صاحبة الحق في منح التراخيص اللازمة لمن يرغب في تقديم الخدمات البريدية.

٤- على وزارة الداخلية إصدار تعميم لجميع النقاط الأمنية والمنافذ البرية والبحرية والجوي بتوقيف وضبط الشركات والأفراد الذين يزاولون النشاط البريدي بدون تراخيص من الهيئة العامة للبريد ،واتخاذ الإجراءات القانونية بشأنهم.

٥. قيام البنك المركزي بإصدار تعميم يوضح فيه الحوالات المصرفية والحوالات البريدية ، وإلزام البنوك والصرافين بعدم مزاولة الخدمات المالية البريدية الحصرية على الهيئة العامة للبريد إلا بعد حصولهم على تراخيص بذلك من الهيئة وفقا للقانون .

٦. على وزارة المالية عدم إصدار أي تعاميم أو توجيهات مخالفة لقانون البريد فيما يخص صرف المرتبات وغيرها من الخدمات الحصرية على الهيئة العامة للبريد، والتي يمكن من خلالها تحقيق إيرادات كبيرة للدولة والمحافظة على الكتلة النقدية للبلد.

وفي سياق متصل اقر مجلس النواب تقرير لجنة السلطة المحلية

بشأن مديونية السلطة المحلية لدى صناديق الطرق والجسور – الإنتاج الزراعي والسمكي – النشء والشباب – والخطوط الجوية اليمنية) بعد التزام الجانب الحكومي ممثلاً بوكيل أول وزارة الإدارة المحلية عبد السلام الضلعي بتنفيذ التوصيات: التالية:ـ

١-يؤكد المجلس على كافة التوصيات التي التزمت بها حكومة الإنقاذ الوطني ويعتبرها جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير.

٢-على وزارة المالية تنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم(٢٩٨) لعام٢٠٠٧ م بتوجيه البنك المركزي بالخصم المباشر لـ(٣٠%) الخاصة بالسلطة المحلية صندوقي صيانة الطرق والجسور – تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي لدى البنك المركزي وإضافتها لحساب الموارد العامة المشتركة رقم ١/٢١٣٥) طرف البنك المركزي.

٣- تعزيز وزارة الإدارة المحلية بالمبالغ المحتجزة لدى وزارة المالية من نسبة الـ(٣٠%) من موارد صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي- صيانة الطرق والجسور للأعوام ٢٠١٨- ٢٠١٩-٢٠٢٠م.

٤. إلزام وزارة الإدارة المحلية القيام بدورها الإشرافي والرقابي على مهام وأعمال السلطة المحلية والأجهزة التنفيذية في الوحدات الإدارية وفقا لقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م ولائحته التنفيذية.

٥. منع كافة الوحدات الإدارية من تحصيل أي رسوم غير قانونية من قبل مكاتب الأجهزة التنفيذية في الوحدات الإدارية وإحالة من يخالف ذلك إلى نيابة الأموال العامة.

٦. على وزارة الإدارة المحلية القيام بحصر شامل ودقيق للأوعية الإيرادية والرسوم المتاحة في نطاق كل وحدة إدارية وفقا للقوانين النافذة .

٧. على وزارة المالية العمل على جدولة المديونية على الصناديق الخطوط الجوية اليمنية الخاصة بالسلطة المحلية وفقاً لتقرير اللجنة الفنية الخاصة بمراجعة المديونية .

٨. إلزام الأجهزة المركزية بتوريد ما يخص السلطة المحلية من أي رسوم تحصل عبرها إلى حساب الموارد العامة المشتركة طرف البنك المركزي اليمني.

٩. علي الحكومة الإسراع في إيجاد موارد بديلة للسلطة المحلية بدلا عن موارد الزكاة التي تم تحويلها إلى الهيئة العامة للزكاة.

١٠. البت في تقرير اللجنة الفنية المرفوع للجنة الوزارية برئاسة وزيري المالية والإدارة المحلية بشأن نتائج مراجعة مديونية السلطة المحلية لدى الصناديق.

أسئلة النائب الزنم الموجهة إلى نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن ونائب رئيس الوزراء وزير المالية ووزير الداخلية ورئيس مصلحة الدفاع المدني، في جلسة١٩-٩-٢٠٢١م

توجه د. علي محمد الزنم في جلسة المجلس يوم ١٩-٩-٢٠٢١م بسؤاله إلى الأخوة/ نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن ونائب رئيس الوزراء وزير المالية ووزير الداخلية ورئيس مصلحة الدفاع المدني، بشأن وضع مصلحة الدفاع المدني والتي تعد من أهم الجهات التي تتعامل مباشرة مع الحوادث التي يتعرض لها المواطنون ومختلف المنشآت الحكومية والخاصة وذلك كما يلي:

ما دفعني لأثارة الموضوع وقوع حوادث حريق وكوارث سيول في أمانة العاصمة وعدد من المحافظات أدت إلى خسائر بالغة ومنها قدرة بثمانية مليار ريال على أحد التجار بأمانة العاصمة كمثال بسبب حريق وأثناء الإطفاء لم نشاهد حضورا فاعلا للدفاع المدني بالوقت المناسب بسبب انعدام الإمكانيات، وبالرجوع إلى مهام مصلحة الدفاع المدني الكبيرة والمتعددة وتدخلاتها في كافة الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية وتعد مهاما إنسانية تستحق الشكر والتقدير ولكن لا يكفي مالم تدعم وتوفر لها كافة الإمكانيات المتاحة لتضطلع بدورها الوطني والإنساني والإغاثي ولإنقاذي والرقابي على كافة المنشآت المخالفة لشروط السلامة .

ورغم التوقيع على محضر اتفاق بشأن الإجراءات التنفيذية لتوريد نسبة (١%) من الوحدات المستقلة وقرار من مجلس الوزراء بهذا الخصوص ومحاضر عهدة ولم تنفذ لدعم مصلحة الدفاع المدني رغم ضرورة ذلك .

وفي ضوء ما سبق تبين أن وزارة المالية رغم أنهم جزء لا يتجزأ من كل الإجراءات التي تمت لكن لم تنفذ شيء .

وتسأل الزنم عن سبب عدم قيام وزارة المالية بعملية الخصم وتنفيذ قرار مجلس الوزراء والمحاضر الموقعة ذات الصلة ؟ وهل نفذت وزارة الداخلية ومصلحة الدفاع المدني كل ما يخصها من مهام وردت في محاضر المجلس الأعلى للدفاع المدني وقرار مجلس الوزراء والمحاضر الأخرى؟

كما تساءل عن دور منسقيه الشؤون الإنسانية هل تم التواصل مع المنظمات الدولية المهتمة بهذا الخصوص؟

سؤال النائب النويرة الموجه لوزير التعليم العالي والبحث العلمي في جلسة١٩-٩-٢٠٢١م

توجه عضو المجلس أحمد النويرة في جلسة مجلس النواب يوم ١٩-٩-٢٠٢١م بسؤاله إلى الأخ / وزير التعليم العالي والبحث العلمي بشأن قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلة بلجنة المقاعد المجانية للطلاب والطالبات الحاصلين على الثانوية العامة بفتح باب التسجيل للمفاضلة والتنافس على المقاعد المجانية في الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية للعام الجامعي ٢٠٢١- ٢٠٢٢م ابتداء من يوم الاثنين ٢٠٢١/٨/٢٣م وحتى ٢٠٢١/٩/١م تمهيداً لدخول امتحانات الكفاءة.

وقد حددت اللجنة العديد من الفئات ومنها طلاب المحافظات المحرومة وحددتها بمحافظات (البيضاء – الجوف – حجة – سقطرى- صعدة – عمران – مأرب).

وتساءل النويرة لماذا تم إسقاط أبناء محافظة المحويت من تلك المحافظات المحرومة رغم أنها تعد من أكبر المحافظات المحرومة والتي تعاني من نقص الكادر التعليمي والجامعي والبناء المؤسسي.

سؤال النائب الطوقي الموجه لوزير التربية والتعليم في جلسة١٩-٩-٢٠٢١م

توجه عضو مجلس النواب، محمد الطوقي في جلسة المجلس يوم ١٩-٩-٢٠٢١م بسؤاله إلى الأخ / وزير التربية والتعليم: عن سبب اختفاء الكتاب المدرسي من المدارس الحكومية.

وطالب أعضاء المجلس بحضور الوزراء المعنيين للرد على الأسئلة والاستفسارات الموجهة إليهم في جلسة قادمة.

ردود وإيضاحات وزير الإعلام على أسئلة النائب الزنم في جلسة١٥-٩-٢٠٢١م

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ١٥-٩-٢٠٢١م من وزير الإعلام ضيف الله قاسم الشامي إلى رده على استفسارات عضو مجلس النواب د/ علي محمد الزنم بشأن وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة، والشروط والإجراءات المطلوبة لمنح تصريح طالبي إنشاء قناة فضائية أو إذاعة محلية أو صحف ومجلات في أي محافظة من محافظات الجمهورية اليمنية ومقدار الرسوم والوثائق والتجهيزات المطلوبة والمصوغ القانوني.

وهل القنوات والإذاعات الخاصة الموجودة حاليا مستوفيه للشروط المطلوبة؟ وهل كافة القنوات ملتزمة بالسياسة الإعلامية التي ترسمها وزارة الإعلام ؟ أم متروك الأمر لمالكي تلك القنوات أو المكونات السياسية؟ وماهي إجراءاتكم القانونية تجاه المخالفين من حيث عدم استكمال الإجراءات أو المخالفة للسياسة الإعلامية للحكومة؟

وقد أوضح وزير الإعلام أنه بالنسبة للشروط والإجراءات المطلوبة لمنح التصاريح لوسائل الإعلام المختلفة والرسوم والوثائق والتجهيزات المطلوبة فقد تضمنتها نصوص مواد قانون الصحافة والمطبوعات النافذ رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠ واللوائح التنفيذية للقانون وخاصة المادة (٧) وما بعدها..

أما بالنسبة لاستيفاء القنوات والإذاعات الخاصة للشروط فإن الوزارة وبهدف تنظيم العمل الإعلامي قامت بالإعلان عبر وسائل الإعلام المختلفة لكافة تلك الوسائل لتصحيح أوضاعها القانونية والحصول على تراخيص لمزاولة العمل الإعلامي مالم فسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

وأوضح وزير الإعلام بأنه صدر قرار وزاري بتشكيل لجنة للتراخيص برئاسة وكيل الوزارة لقطاع الصحافة، وقد تم استقبال الطلبات ومنح تصاريح للعديد من الوسائل الإعلامية التي تم استيفائها للشروط..

أما فيما يتعلق بالالتزام بالسياسة الإعلامية وماهي طبيعة علاقة الوزارة بالقنوات أو الإذاعات أو الصحف اليمنية التي تصدر أو تبث من خارج الوطن ولديها مكاتب في اليمن أو لا يوجد المهم هل لكم حق الأشراف وهناك مصوغ قانوني يربط تلك الوسائل الإعلامية بوزارة الأعلام نأمل التوضيح؟

فقد أوضح الأخ وزير الإعلام بالنسبة لالتزام وسائل الإعلام بالسياسة الإعلامية التي ترسمها الوزارة.. فإن الوزارة قد قامت بإعداد ميثاق الشرف الإعلامي في ضوء الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، ومناقشته و إقراراه والتوقيع عليه من وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية الرسمية والحزبية والمكونات والتنظيمات السياسية والأهلية والخاصة، حيث يتضمن الميثاق: أهداف ومبادئ ومسئوليات العمل الإعلامي وطنية ودينية وأخلاقية تنظم الخطاب الإعلامي اليمني وفق قواعد المهنة والثوابت والمسئوليات الدينية والوطنية الجامعة لكل اليمنيين، والالتزام والتنفيذ بموجبه أثناء ممارسة العمل الإعلامي.. وارفق الوزير نسخا ضمن رده من ميثاق الشرف الإعلامي الذي تم التوافق عليه وإقراره.

- وبالنسبة لإجراءات الوزارة تجاه المخالفين أشار الوزير إلى أن الوزارة مازالت في طور متابعة من تبقى من الوسائل الإعلامية لاستكمال إجراءات حصولها على تراخيص مزاولة العمل الإعلامي ، خصوصا في ظل مراعاة الوزارة للظروف والأوضاع الصعبة الراهنة ..

كما أن الوزارة تقوم بالمتابعة والإشراف والرقابة على تنفيذ ميثاق الشرف الإعلامي والخطط والموجهات الإعلامية وفق توجهات وسياسة الدولة والرؤية الوطنية وذلك لمختلف الوسائل الإعلامية.. مالم فسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين.

وبالنسبة لسؤال النائب الزنم هل هناك رسوم سنوية مفروضة على وسائل الإعلام الأهلية تورد لوزارة الإعلام أو للضرائب أو أي جهة أخرى، والتي تفرد مساحات كبيرة للإعلانات التجارية في القنوات والإذاعات والصحف؟

رد الشامي: إن الوزارة وبحسب نصوص قانون الصحافة ولوائحه التنفيذية، تقوم بتوريد رسوم إنشاء وتحديد عمل وسائل الإعلام المرخص لها، وبحسب الإجراءات المحاسبية لوزارة المالية.

وفيما يتعلق بطبيعة علاقة الوزارة بالقنوات أو الإذاعات أو الصحف اليمنية التي تصدر أو تبث من خارج الوطن ولديها مكاتب في اليمن أو لا يوجد ، وهل للوزارة حق الإشراف وهل هناك مسوغ قانوني يربط تلك الوسائل الإعلامية بوزارة الإعلام ؟

أوضح ضيف الله الشامي أنه لا يوجد حاليا سوى مكتبين لقناتي المسيرة والساحات وطبيعة العلاقة تنظمها القوانين واللوائح وميثاق الشرف الإعلامي ، أما بقية القنوات اليمنية في الخارج والتي تعمل لصالح العدوان أو تلك التي ليس لها دور في مواجهته فلا يوجد لديها مكاتب في نطاق سلطة المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ الوطني .

وفي ما يتعلق بتلقي الوزارة لطلبات التراخيص لفتح قنوات فضائية وإذاعات وصحف وتم البت فيها ، وهل هناك طلبات لإنشاء قنوات وإذاعات متخصصة في حالات معينة تهم المجتمع ؟.

أرفق وزير الإعلام جدولا تفصيليا بشان ذلك .

وبالنسبة للسؤال هل هناك تنسيق بين وزارة الإعلام و المؤسسات الإعلامية الخاصة في تنفيذ خطة موحدة لمواجهة العدوان وجرائمه وتغطية كافة ما يخص مواجهة العدوان الغاشم على بلادنا ، وهل أنتم راضون عن التزام تلك القنوات والوسائل الإعلامية عن أدائها الإعلامي تحديدا ضد العدوان ؟

أوضح الوزير حرص الوزارة على التنسيق بهذا الشأن وإدراجه ضمن أهداف ومسئوليات ومبادئ ميثاق الشرف الإعلامي ، والذي تم اعتماده والتوقيع عليه من وسائل الإعلام المختلفة بالإضافة إلى ما تضمنته أحكام الدستور والقوانين واللوائح النافذة من ضوابط ينبغي القيام بها في مواجهة كافة المؤامرات والتحديات والاعتداءات التي تستهدف اليمن أرضا وإنسانا وفي هذا الصدد نتقدم بالشكر والتقدير لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والإعلام الحربي والأمني التي كان لها دور إيجابي ووطني مشرف في مواجهة العدوان وماكيناته الإعلامية الضخمة وفضح مؤامراته ومخططاته وجرائمه بحق الوطن والشعب ، برغم شحة الإمكانيات و محدودية الكوادر العاملة .

وحول طلب إحصائية بأسماء القنوات والإذاعات والصحف الرسمية والأهلية القانونية والمخالفة والإجراءات المتخذة ضد المخالفين وفقا للنظام المتبع أرفق الوزير جدولا يوضح ذلك.

أما فيما يتعلق بالرد على سؤال عضو المجلس الزنم ..كيف تفسرون استهداف أخبار مجلس النواب وتجاهلها أو اختصارها من قبل المؤسسات الإعلامية الرسمية رغم توجيهاتكم المتكررة لهما .. نأمل التوضيح؟.

أكد الوزير للإخوة نواب الشعب بأنه لا يوجد أي استهداف لأخبار المجلس أو التجاهل بل العكس حيث تحظى أخبار مجلس النواب باهتمام ومتابعة الوزارة ومؤسساتها الإعلامية الرسمية في إعداد ونشر أخبار مجلس النواب ولقاءاته وغيرها ، وبحسب البروتوكول المتعارف عليه، حرصا وإيمانا من الوزارة بأهمية الدور الكبير الذي يقوم به المجلس كسلطة تشريعية إلى جانب السلطتين التنفيذية والقضائية.

وأكد الوزير بأن الوزارة ستقوم بالتحقق في حال اختصار أخبار المجلس بشكل مخل أو مخالف لما هو متعارف عليه إعلاميا بهذا الشأن ،والعمل على معالجته.

وفي ختام رده أشار الوزير الشامي إلى أن الوزارة قامت في وقت سابق، بتشكيل لجنة من المختصين وبرئاسة نائب الوزير للقيام بدراسة وإثراء وإعداد مشروع قانون الصحافة البديل وقانون الإعلام المرئي والمسموع، وأنها بصدد العمل ؛وسيتم التنسيق والمناقشة مع المختصين في لجنة الإعلام والثقافة بمجلس النواب بشأنهما، فور انتهاء اللجنة من عملها، تمهيدا لعرضه على مجلس النواب لمناقشته وإقراره.

وعقب الدكتور الزنم قائلاً أين قناة الهوية من ميثاق الشرف الإعلامي الذي تطرق إليه الوزير في سياق رده على الأسئلة والاستفسارات الموجهة إليه وهي تسيئ لمجلس النواب وتعمل جاهدة بهدف زرع الفتن وشق الصف الوطني ولولا أن هناك وعي بانها تعمل لصالح العدوان وأدواته فهي لا تنال وتتطاول إلا على من هم صامدون في الداخل إلى جانب القيادة السياسية والمجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ الوطني..

سؤال النائب محمد بكير الموجه إلى وزير الزراعة والري يوم ١٢-٩-٢٠٢١م

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ١٢-٩-٢٠٢١م برئاسة نائب رئيس المجلس، عبدالسلام صالح هشول زابية من عضو مجلس النواب محمد بكير عمر صلاح إلى السؤال الموجه للأخ / وزير الزراعة والري بشأن التوجه العام نحو الاهتمام بالزراعة وتربية المواشي معتبرا ذلك خطوة في الطريق الصحيح؛ والسؤال هو:

لماذا لم تقم الحكومة ممثلة بوزارة الزراعة والري بالتنسيق مع وزارة الداخلية على منع ومصادرة أي منتج خارجي يؤثر سلبا على المزارع اليمني وسمعة المنتج المحلي؟

ردود وإيضاحات وزارة الداخلية في جلسة ١١-٩-٢٠٢١م

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ١١-٩-٢٠٢١م إلى إيضاحات عامة من نائب وزير الداخلية العميد عبد المجيد صغير المرتضى ومدير عام المرور عميد دكتور بكيل محمد البراشي والذين بدورهم تقدموا بالشكر الجزيل لكل من استشعر بمسئولية مهنية جهود منتسبي شرطة المرور الثابتين في مواقعهم رغم كل الظروف الحرجة والحساسة والاستثنائية التي تمر بها البلاد جراء استمرار العدوان والحصار؛ مرحبين باسم وزارة الداخلية وشرطة المرور، بكل الملاحظات الهادفة إلى تصويب الأخطاء وتلافي أوجه القصور بهدف الارتقاء بمستوى الأداء المروري نحو الأفضل.

وأكدا في إيضاحاتهما أن كل من هم تحت قبة البرلمان مواطنون صامدون يعيشون معاناة الوطن في مراحله التاريخية المتعاقبة، ويتجرعون ويلات الأزمات الاقتصادية المتزايدة منذ سنوات.

وأشارا إلى مدى إدراك الجميع للظروف الاستثنائية في أي بلد في العالم، وليس في بلادنا فقط والتي تترافق معها دائما إجراءات استثنائية حرصا على تحقيق المصلحة العليا للوطن.

ولفتا إلى إن مجلس النواب وقيادته وأعضاءه وكوادره يمثلون الملاذ الأمن والمنصف الشرعي لقضايا وهموم ومعاناة وأعباء ومشكلات المرور.

كما لفتا إلى معاناة رجال المرور على مدار الساعة في الشوارع والميادين والجولات، والتي كان آخرها قضية استشهاد الجندي أحمد نشوان الأسبوع الماضي وبدون ذنب اقترفه سوى أنه يؤدي واجبه المهني والإنساني في الميدان

ردود وإيضاحات وزير العدل في جلسة الاربعاء٨-٩-٢٠٢١م

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ٨-٩-٢٠٢١م إلى ردود وزير العدل على أسئلة عضو المجلس احمد سيف حاشد الموجهة لوزارته حول الشروط المطلوب توفرها في المتقدم للدراسة في المعهد العالي للقضاء؟

وما هي معايير القبول التي يتبعها المعهد العالي للقضاء؟

وكم عدد الطلبة الذين تقدموا للدراسة هذا العام٢٠٢١-٢٠٢٢م ؟

وكم عدد من تم قبولهم؟ وما هي المعايير التي بموجبها تم هذا العام إقصاء عدد من الطلبة المتقدمين الذين تجاوزوا كل مراحل المنافسة في امتحانات القبول وبمعدل درجات مرتفعة بينما في المقابل تم قبول طلبة ذوي معدل درجات أقل؟

وتابع حاشد ثم لماذا لا يلتزم المعهد بمبدأ المساواة والكفاءة وبتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة من المحكمة الإدارية والمتعلقة بإجراءات قبول الطلبة الدارسين فيه؟ وقد أوضح وزير العدل أنه تم القبول وفقاً للمعايير المطلوبة.

وقد أقر المجلس إحالة ذلك إلى اللجنة المختصة لدراستها بحضور وزير العدل ومقدم الاستفسارات عضو المجلس أحمد سيف حاشد وموافاة المجلس بنتائج ذلك.

كما أستمع المجلس إلى تعقيب احمد حاشد على الردود المقدمة من الوزير.

ردود وزير الزراعة والري على استفسارات النائب د/ علي الزنم في جلسة ٨-٩-٢٠٢١م

استمع مجلس النواب في جلسته يوم الاربعاء ٨-٩-٢٠٢١م إلى ردود وزير الزراعة والري ستمع المجلس إلى ردود وزير الزراعة والري على استفسارات عضو مجلس النواب، د/ علي محمد الزنم بشأن التوجه الجاد والهام للقيادة السياسية وحكومة الأنفاذ الوطني لتحقيق الاكتفاء الذاتي لبلادنا من المحاصيل الزراعية التي يتم استيرادها من خارج الوطن وتكلفنا ملايين من العملة الصعبة وبالتالي يجب حشد كل موارد وطاقات الدولة في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي ولو تدريجياً كون من يملك قوته يملك قراره وسيادته على وطنه، وعلى طريق تحقيق الهدف العام وتركزت الاستفسارات على النحو الاتي

١. بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالذات محصول القمح والذرة والحبوب بأنواعها هل لدى الوزارة خطة واستراتيجية واضحه أقرت من قبل الحكومة نأمل التوضيح ؟

٢. وفقا لخطتكم ماهي المحاصيل التي تم تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب والخضروات والفواكه ولم يعد اليمن يستوردها من الخارج نهائيا ؟

وهل لديكم آلية لتسويق المنتجات الزراعية محلياً وخارجياً ؟

٣. ماهي المحاصيل والخضروات والفواكه التي مازالت بلادنا تستوردها من الخارج ؟ وهل لديكم خطه لتقليص الاستيراد ومتى يمكن أن تعلنوا الاكتفاء الذاتي وأغلاق باب الاستيراد وفقا لخطتكم؟

٤. ماذا عن القروض التي تقدم للمزارعين كالمعدات وبعض البذور والخبرات الزراعية هل لها مردود إيجابي وتحقق أستفاده منها يؤثر في الناتج القومي في القطاع الزراعي إم أنها ضئيلة ولا تؤثر؟

٥. هل هناك ضمن خطتكم استصلاح الأراضي الزراعية التي أهملت بالماضي أو جرفت من قبل السيول ومنها التي أهملت من المزارعين وأصبحت غير مستغله ؟

٦. هل تم إصلاح أو معالجة السدود التي انهارت أو تضررت جراء الأمطار التي من الله بها على بلادنا في عدد من محافظات الجمهورية ؟

٧. هل هناك حاليا منظمات دولية تدعم القطاع الزراعي بالمعدات والبذور والمستلزمات الزراعية الأخرى في ظل العدوان والحصار وتأثر قطاع الزراعة بسببه؟ وما أنواع تلك المساعدات ومدي الاستفادة منها؟

٨. البنك الزراعي هل ما يزال يدعم القطاع الزراعي برأيكم أم انحرف عن الأهداف التي أنشئ من أجلها ؟

٩. هل ممكن استغلال المساحات الشاسعة في مأرب والجوف والحديدة وحجة وصعده وغيرها من المحافظات في إقامة مشاريع زراعية عملاقة لتشغيل الأيدي العاملة من جهة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة أخرى؟

١٠.هل هناك شراكة وتنسيق حقيقي بين وزارتكم والقطاع الخاص والجمعيات الزراعية التعاونية وكبار الزراع؟ وما طبيعة هذا التنسيق في ضوء تحقيق الهدف العام والمتمثل بالاكتفاء الذاتي؟ وما علاقة الوزارة باللجنة الزراعية العليا ومستوى التنسيق معها ؟

١١. هل هناك تنسيق بين الوزارة وكليات الزراعة في مختلف الجامعات اليمنية في الجانب البحثي ومخرجات تلك الكليات وفقا للاحتياجات الفعلية بالميدان نأمل التوضيح ؟

١٢. ماذا عن الثروة الحيوانية في بلادنا؟ وماهي خطتكم في تنميتها وأوجه الدعم الذي يقدم للحفاظ عليها ؟

وقد أجاب وزير الزراعة م. عبدالملك قاسم الثور، على استفسارات عضو مجلس النواب الأخ / علي محمد الزنم بالآتي:

١- تم إنشاء المؤسسة العامة لتنمية و إنتاج الحبوب وهي من ضمن الخطوات العملية التي قامت بها الوزارة لتحقيق زيادة في نسب الاكتفاء الذاتي من محاصيل الحبوب و خطة المرحلة الثانية من الرؤية الوطنية. (٢٠٢١-٢٠٢٥) في طور الإعداد وتشمل أنشطة وبرامج تساهم في زيادة نسب الاكتفاء الذاتي من الحبوب.

٢- هناك العديد من المحاصيل الزراعية التي لدينا فيها اكتفاء ذاتي ولم نعد بحاجة إلى استيرادها مثل محاصيل الحبوب (ذرة رفيعة – دخن – شعير) وكذلك بالنسبة للخضروات والفواكه فهناك اكتفاء ذاتي في معظم الأنواع وهناك العديد من أنواع الخضروات والفواكه التي يتم تصديرها إلى الخارج ويوجد لدي الوزارة الإدارة العامة للتسويق والتجارة الخارجية التي تقوم بمساعدتها للمزارعين والتجار على تسويق المنتجات الزراعية داخليا وخارجيا وفق آليات تحدد ذلك.

٣- هناك بعض المحاصيل التي يتم استيرادها وخاصة في فترات شحتها أو عدم توفرها في السوق المحلية حيث يتم استيرادها وفق تصاريح تحدد الكميات المسموح بها والأوقات وبحيث لا تؤثر سلبا على المنتجين المحليين مثلا (القمح التفاح – الكمثرى – البرتقال)

٤- يتولى بنك التسليف التعاوني الزراعي تقديم القروض الزراعية وتقوم الوزارة بتوفير البذور المحسنة لمحاصيل الحبوب والبقوليات وكذلك توفير حراثات بدعم ٥٠% من قيمتها وهي ممولة من برنامج المعونة اليابانية كما تقوم عن طريق المشاريع المختلفة ومكاتب الزراعة بتوفير بعض مستلزمات الإنتاج والتي لها مردود إيجابي في مجال التنمية الزراعية وزيادة الإنتاج.

٥- الوزارة لديها إدارة عامة لحصر واستصلاح الأراضي الزراعية المعنية بكل ما يرتبط بحصر وتصنيف الأراضي وحاليا الوزارة تتابع إعداد مشروع قانون لمنع البناء في الأراضي الزراعية و القانون حاليا لدى وزارة الشؤون القانونية .

وهناك قانون مشترك بين الوزارة والهيئة العامة للأراضي حول إعداد خارطة وطنية لكافة الأراضي الزراعية المزروعة حاليا والأراضي المتوقع استصلاحها .

٦- خلال موسم الأمطار الفائت قامت الوزارة بتشكيل غرفة عمليات الطوارئ وقد تم تحديد أوضاع المشاريع التي تعرضت لأضرار جراء السيول وتم توجيه مذكرات متكررة لصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي لتحويل هذه المعالجات كحالة طارئة؛ وللأسف لم يكن هناك تجاوبا من إدارة الصندوق وتم العرض على الأخ رئيس مجلس الوزراء الذي قام بدوره بمخاطبة الصندوق دون جدوى وتم عمل مذكرة لفخامة رئيس المجلس السياسي لمخاطبة وزير المالية لتوفير التمويلات لإجراء المعالجات اللازمة وإلى الآن لم يصلنا أي رد .

٧- هناك بعض المنظمات الدولية تعمل في القطاع الزراعي فيما يتعلق بأنشطة الجوانب الإنسانية في الوقت الحاضر حيث يقتصر عملها على توفير وتوزيع أنشطة سبل العيش.

وقد ظهرت بعض المشاكل في أنشطة بعض منظمات المجتمع المدني نظرا لعدم التنسيق مع الوزارة بالإضافة إلى ضعف الخبرة لدى العديد من منظمات المجتمع المدني، وتم مخاطبة المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشئون الإنسانية والتعاون الدولي بعدة مذكرات بضرورة تنفيذ تلك الأنشطة الممولة عبر المنظمات الدولية عن طريق مكاتب الزراعة والجهات التابعة لوزارة الزراعة ولكن دون جدوى.

٨- يعمل بنك التسليف التعاوني الزراعي على تقديم القروض للمزارعين وفق شروط وآلية البنك وفي إطار محدود وخصوصا بعد أن تغيرت توجهات البنك.

٩- يمكن الاستفادة من المساحات الشاسعة المتوفرة في العديد من المحافظات وفق الإمكانات المتاحة كون المشاريع الزراعية العملاقة تحتاج إلى استثمارات كبيرة جدا نأمل أن تتوفر مستقبلاً.

١٠-هناك شراكة حقيقية بين الوزارة والقطاع الخاص والجمعيات الزراعية والتعاونية وصغار المزارعين في تقديم التسهيلات ومنح التصاريح والفحوصات المتعلقة بمستلزمات الإنتاج المستوردة عن طريق القطاع الخاص وتكوين الجمعيات الزراعية وتذليل الصعوبات التي قد تواجه عمليات الاستيراد والتصدير والإنتاج.

١١- هناك تنسيق بين الوزارة ممثلة بالهيئة العامة للبحوث الزراعية وكليات الزراعة في الجامعات في مجال البحوث الزراعية وإجراء التجارب البحثية المشتركة وتم تلبية طلبات الجامعات في مجال التدريب والبحوث..

١٢- تولي الوزارة أهمية خاصة لتنمية الثروة الحيوانية كونها الشق الثاني للقطاع الزراعي ولما تمثله من أهمية في رفد الاقتصاد الوطني المحلي.

وحاليا تقوم الوزارة بالتنسيق مع بعض الجهات ذات العلاقة بمراقبة منع ذبح صغار الثروة الحيوانية والإناث كون ذلك يمثل خسارة اقتصادية.

وتأمل الوزارة التعاون من كافة الجهات لتنفيذ القانون المتعلق بذلك ، كما تقوم الوزارة بتحصين الثروة الحيوانية بالتعاون مع المنظمات الدولية للحد من الأمراض الحيوانية.

ردود وإيضاحات وزير الصحة حول الوضع الصحي والأوبئة المنتشرة في جلسة ٦-٩-٢٠٢١م

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ٦-٩-٢٠٢١م برئاسة رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي إلى إيضاحات وزير الصحة العامة والسكان د. طه احمد المتوكل حول الوضع الصحي والأوبئة المنتشرة؛ والذي بدوره توجه بالشكر والتقدير لرئيس وهيئة رئاسة وأعضاء مجلس النواب على توجيه الدعوة للحضور كونها فرصة لطرح الصعوبات والمعوقات والإنجازات في القطاعين الطبي والصحي..

وقال الوزير المتوكل : الوضع الصحي لابأس به لاسيما مع استمرار العدوان والحصار ومن هنا من مجلس النواب نتوجه أيضا بالشكر والتقدير للعاملين في القطاعين الطبي والصحي للجهود التي يبذلونها بالرغم من استهداف دول العدوان للمنشآت الطبية والصحية بالقصف المباشر رغم أنها نقاط حمراء في كل بلاد العالم إلا أن التحالف السعودي الإماراتي تعمد استهداف ٥٠٠مستشفى ومركز طبي وصحي ومنها التابعة لمنظمة أطباء بلا حدود في عبس وحيدان ودون مراعاة لأبسط القواعد والحقوق الإنسانية والأخلاقية.

ولفت وزير الصحة إلى الآثار الكارثية المترتبة على استهداف العدوان للبنية التحتية والمياه والصرف الصحي وانتشار العديد من الأوبئة والأمراض ومنها ٢٦ مرضا ووباء تقوم وزارة الصحة بالترصد لها ومحاولة استئصالها..

وأشار المتوكل إلى أن القطاع الطبي والصحي يعمل ليل نهار ولا بد من إرسال رسائل مطمئنة للمواطنين من تحت قبة البرلمان بأن اليمن في حفظ الله ورعايته ولا داع للخوف والقلق من الأمراض والالتهابات التنفسية الحادة فالله لا يجمع بين عسرين؛ موضحا أن القيادة السياسة تولى القطاعين الطبي والصحي الرعاية الكاملة وخاصة ما يتعلق بمكافحة الأمراض والأوبئة ومنها كوفيد ١٩.

كما لفت إلى بعض التناولات في الصحافة العالمية عن لغز كورونا في اليمن وهذا بفضل الله ثم بفضل الجهود والسياسة المتبعة تحت شعار لا تهويل ولا تهوين حيث كان تعاملنا بحجم انتشار الوباء ومستواه بالرغم من ارتباك كل دول العالم في التعامل مع جائحة كورونا..

وتحدث حول اللقاحات قائلا: نحن أمام تحد كبير ونقوم بوجباتنا ولا نسمح بان يكون شعبنا حقل تجارب فما تزال الخلافات حول فاعلية تلك اللقاحات من عدمها منوها إلى انه لا يزال هناك خلاف كبير حول تلك اللقاحات..

وأشار المتوكل إلى أن هناك مراكز ومستشفيات تستقبل حالات الالتهابات التنفسية الحادة ويتم علاجها في كل من مستشفى الكويت الجامعي والمستشفى الجمهوري ومستشفى فلسطين ومستشفى السحول وغيرها وان وزارة الصحة وجهت المنظمات بدعم المستشفيات والمراكز المتخصصة ومنها أطباء بلا حدود وقال: نحن نعالج الحالات ونبعث برسائل مطمئنة للمواطنين.

من جانبه أكد وكيل وزارة الصحة د. محمد المنصور على أن هناك فرق استجابة تعمل في الميدان وتضم اكثر من ١٦٦٥من العاملين في أمانة العاصمة والمحافظات وكل فريق يتكون من خمسة أشخاص وهناك تقارير دورية محدثة وجهود كبيرة للنهوض بالقطاع الصحي وتقويته من حيث المختبرات وتوفير الكواشف المختبرية وإجراء التدريبات المتعددة للفرق الصحية والطبية.

كما تحدث عن إدخال ٣٧ميكرسكوب ذات جودة عالية و١٠٠مضخة رش ضبابي إضافة إلى توفير أجهزة الفحص المناعي والتوسع في نظام الترصد الوبائي منوها إلى توسع الوزارة في إيجاد ٥مختبرات فضلا عن التدريب على السياسة العلاجية ومتابعة متغيراتها.

وأشار إلى بعض الصعوبات ومنها تأخير المنظمات لصرف مستحقات العاملين في مركز العزل..

سؤال النائب البكري الموجه إلى وزير المالية في جلسة ٥-٩-٢٠٢١م

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ٥-٩-٢٠٢١م من النائب محمد منصور البكري إلى سؤاله الموجه إلى وزير المالية بشأن مصير جمارك السيارات المحولة و المحتجزة في الأحواش منذ شهور ؟

وطالب بحضور الوزير للرد على الاستفسارات الموجهة له في جلسة قادمة..

سؤال النائب الزنم الموجه إلى وزير التربية في جلسة ٥-٩-٢٠٢١م

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ٥-٩-٢٠٢١م من النائب د. علي محمد الزنم إلى الاستفسارات الموجهة إلى الأخ وزير التربية والتعليم : بشأن اعتزام الوزارة صرف ثلاثين ألف ريال للمعلمين كحافز شهري لاستمرار العملية التعليمية نظرا لانقطاع المرتبات بسبب العدوان والحصار ؟

وأشاد الزنم بهذه الخطوة وتساءل هل ستشمل كافة العاملين في حقل التعليم؟

وطالب عضو المجلس بحضور الوزير للرد على الاستفسارات الموجهة إليه في جلسة قادمة.

سؤال النائب الزنم الموجه إلى وزير التعليم العالي ورئيس جامعة صنعاء في جلسة ٥-٩-٢٠٢١م

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ٥-٩-٢٠٢١م من د. الزنم إلى السؤال الموجه للأخ وزير التعليم العالي والبحث العلمي والأخ رئيس جامعة صنعاء : بشأن وضع الكادر التدريسي ومساعديهم في جامعة صنعاء والجامعات الحكومية في ظل الظروف الحالية وعدم صرف المرتبات بسبب استمرار العدوان والحصار .

وطالب عضو المجلس حضور الوزير ورئيس الجامعة للرد على الاستفسارات الموجهة إليهما في جلسة مقبلة.